الصلاة منه وهو صحيح في سورة التوبة مان الجمهور على ان حرم المكة في
الاصل الحرم بسوطه لان مطلق اليد تشمل عليها قال اما المحققون
من الفقهاء ان اسم اليد عند الجمهور موضوع للعضو الاصح الى المنكب
وجعل الحنفيون الى في هذا الكلام غاية للترك والمعنى اتركوا منها الى المرافق والغاية
لا تدخل في ذي الغاية عند الشهور فلا تدخل المرفق في الدرك وهذا الوجه اولى
من الوجهين الى ذكرناهما اما الوجه الاول فقد قدح فيه واما الثاني فلانه
خلاف الجمهور واما الثالث فلان اللازم غسل المرافق احتياطا
خلاف الاول فان وجوب غسلها منصوص احتياطا اي لاحتمال
دخول المرافق في وجوب الغسل حكم وجوب غسلها التيقن الخروج عن العهدة
لكن لما لم يتميز الغاية عن ذي الغاية الخ لان المرفق منفصل الذراع
والعضد ولم يتميز في الحس عن الذراع احتياطا اي لما لم يتميز
اليد عن المرفق حكم بوجوب غسل المرفق ليتيقن غسل اليد خلاف ما لو فعل
امسحوا رؤسكم فعلى هذا اذا كان الباء زائدة كما في احسان الله كان
حكم وامسحوا رؤسكم حكم امسحوا الاسماء لان الحرف الزائد يفيد
تاكيد ما دخل عليه فيفيد تاكيد مسح جميع الراس فان قيل ان الباء
ان كانت زائدة فهي يفيد التبعيض فلم يفد
الزيادة من اذا كانت زائدة او للتبعيض وهو خلاف كلام
المصنف قلنا احدنا بالبيتين لان ما ثبت بيقينها
وجوب مسح بعض الراس فلا ثبت وجوب الزائد
اذ لا دليل عليه احدنا بالاحتياط لاحتمال ان يكون المراد مسح كل الراس

الراس

الراس حكم بوجوب الخروج من العهدة بيقين ووجهه الجزائي بوجهه
كونه للتبعيض ما ذكرنا من انه دليل على احد حقيقة مطلق الالصاق فيشتمل
مسح البعض والكل لان الباء موضوعة للبعض خرج الباقون على الجواب
ههنا اشكال وهو ان ارجلكم على هذه القراءة اما معطوف فاعاركم او
على وجوهكم وعلى الاول يلزم ان يكون الواجب المسح لا الغسل وعلى الثاني يلزم
ان يكون هذا الجر لا عامل له مع ان الاعراب لا بد ان يكون لعامل وقد يقال
ان الجر على الجواب لا اعراب ولا بناء فلا حاجة الى العامل واما قول صاحب
الكشاف هو معطوف على الممسوح لا التمسح ولكن لبيانه على وجوب الاقتصاد
ففيه انه اذا عطف على الممسوح يلزم وجوب مسحها لا غسلها وقد طولوا
الكلام في هذا المقام والذي ظهر لي والله اعلم ان يقال ان ههنا حذفا ومضافا
والتقدير مبدأ ارجلكم الى الكعبين ويكون هذا التقدير مثل قوله تعالى والله
يرد الاخرة على تقدير والله يريد عرض الاخرة فيكون مبدأ ارجلكم
منصوبا معطوفا على وجوهكم ولا حاجة الى القول بالجر على الجواب مع
ان هذه المسئلة مما اختلف فيه النحاة فان قيل مثل هذا التقدير حيث
لا التباس قلنا التباس ههنا لان قراءة النصب دالة على وجوب
الغسل فقراءة الجر يجب ان يطابق تلك القراءة وهذا يحصل بان يقدر ما ذكر
وقال العلامة التفتازاني اقرب ما قيل في غسل الارجل ان قراءة النصب
يوجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجر والجر مع الالتباس فوجب
حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة او الجر على الجوار لانتفاء الالتباس بقرب
الغاية او تقدير واسحوا بارجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح بتنبيهها
على وجوب الاقتصاد او بالتزام الحمل الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا الاختلاف

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)